Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (99) المجلد (1) اذار 2024

موقفُ ابنِ هِشَامٍ (ت:٧٦١هـ) من ابنِ مالِكٍ (ت:٦٧٢هـ) في حاشيتِه الصُّغرَى على الأَلفِيَّةِ في باب الموصول)

بارق حسين علي بطيخ
أ.م.د. سهى ياسين زيد
جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Abstract

This research discusses (the position of Ibn Hisham (d. 761 AH) towards Ibn Malik (d. 672 AH) In His small entourage on the Millennium in the connected door), This is by shedding light on Ibn Hisham's position on Ibn Malik In his "The Minor Footnote" in important chapter of Arabic grammar, which is the connected chapter, The importance of this study is due to clarifying his position on Ibn Malik. He was fair to him in some places and agreed with him in some of them, disagreed with him in some of them, and corrected him in others, He commented on some of the Alfiyya verses and Including what is related with Connected , He explained that the reason for naming the connectors by this name Because it was placed Lacking of connection, not because they put to describe Acquaintances by sentences ،This research is an explanation of Ibn Hisham's views and his position on Ibn Malik.

Email:
Bariq31101986@gmail.com
suha.ar.hum@uodiyala.edu.iq

Published: 1- 3-2024

Keywords: موقف ، حاشية ، ابن هشام

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يتناول هذا البحث (موقفُ ابنِ هِشَامٍ (ت: ٧٦١ هـ) من ابنِ مالِكٍ (ت: ٦٧٢ هـ) في حاشيتِه الصُّغرَى على الأَلفِيَّةِ في باب الموصول) تسليط الضوء على موقف ابن هشام من ابن مالكٍ في كتابه "الحاشية الصغرى" في بابٍ مهمٍ من أبواب النَّحو العربي ألا وهو باب الموصول، وتعود أهمية هذه الدراسة إلى بيان موقفه من ابنِ مالكٍ؛ فقد أنصفه في بعض المواضع ووافقه فيها، وخالفه في بعضها، واستدرك عليه في بعضها الآخر، وعلَّق على بعض أبيات الألفية ومنها مايخصُّ الموصول، وبَيَّنَ أنَّ سبب تسمية المَوصُوْلَاتِ بهذا الاسمِ؛ لأَنَّها وُضِعَتْ مُفْتَقِرَةً لِصِلَةٍ، لا لأَنَّها وُضِعَتْ وُصْلَةً لِوَصفِ المَعَارِفِ بالجُمَلِ، لذا فهذا البحث فيه إظهارٌ لآراء ابن هشامٍ وموقفه من ابنِ مالك.

المقدمة

الحَمدُلله رَبِّ العَالَمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ اللهِ النَّبي الأَمِين مُحَمَّدٍ وآله الطَّيبين الطَّاهِرين وصَحبه المُنتَجَبِين.

أَمَّا بَعد ...

فَقَد جَاء بحثي الَّذي هو بعنوان: (موقفُ ابنِ هِشَامٍ (ت:٧٦١هـ) من ابنِ مالِكٍ (ت: ٦٧٢هـ) في حاشيتِه الصُّغرَى على الأَلفِيَّةِ في باب الموصول) ؛ لِيُبَيِّن مَوقفَ ابنِ هِشَامٍ من ابن مالكٍ في بابٍ مهمٍ من أبواب النَّحو العربي ألا وهو باب الموصول، وتعود أهمية هذه الدراسة إلى بيان موقفه من ابنِ مالكٍ؛ فقد وافقه في بعض المواضع، وخالفه في بعضها، واستدرك عليه في بعضها الآخر، وعلَّق على بعض أبيات الألفية ومنها مايخصُّ الموصول، وبَيَّنَ أنَّ سبب تسمية المَوصُوْلَاتِ بهذا الاسمِ؛ لأَنَّها وُضِعَتْ مُفْتَقِرَةً لِصِلَةٍ، لا لأَنَّها وُضِعَتْ وُصْلَةً إلى وَصْفِ المَعَارِفِ بالجُمَلِ، وحدَّ الموصول الحرفيَّ، وهذا دليلٌ على أنَّه ذو شخصيَّة علميَّة مُتَّزِنة ناقدة فَذَّة، لذا فهذا البحث فيه إظهارٌ لآراء ابن هشامٍ وموقفه من ابنِ مالك.

اقتَضَت طبيعة الدراسة تقسيم البحث على مقدمة وتوطئة وخمسة محاور تتلوها خاتمة وفيها أهم النتائج التي توصَّلنا إليها، ومن ثُمَّ الهوامش وقائمة المصادر والمراجع، جاءتْ التوطئة لتبيّن سبب تسمية الموصولات بهذا الاسم، وجاءَ المحورُ الأول: الموصول الحَرفيُّ، وتناول المحور الثاني: تَشْدِيد نونِ (الَّذِي، الَّتِي) في التَّثنية عِوَضًا عن المَحْذوفِ ، والمحورُ الثَّالثُ: جَمْعُ (الَّذِي)، والمحور الرَّابع: " ذُو"

الطَّائيَّة"، واستِعمَالاتها عند طَيِّئٍ، والمحور الخامسُ: إدخال (أي) في حكم الموصولات التي تحتاج إلى الصلة.

– المَوْصُول

تَوطِئة:

ذَكَرَ ابنُ هشامٍ أَنَّ المَوصُوْلَاتِ سُمِّيَتْ بِهَذا الاسْمِ؛ ((لأَنَّها وُضِعَتْ مُفْتَقِرَةً لِصِلَةٍ، ولا يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا سُمِّيَتْ بِذَلك لأَنَّها وُضِعَتْ وُصْلَةً إلى وَصْفِ المَعَارِفِ بالجُمَلِ؛ لأَنَّ حَقَّهَا إذا سُمِّيَتْ بِهذا المَعْنَى أَنْ يُقَالَ فِيْهَا :«مُوَصِّلَاتٌ»، لا :«مَوْصُولاتٌ»؛ لأَنَّهَا مَنْ وَصَّلَ لا مَنْ وَصَلَ))[1].

المحور الأول: الموصول الحَرفيُّ:

قال ابنُ مالكٍ:

مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ :(الَّذِي)، الأُنْثَى:(الَّتِي) ..... [2]

أَشَارَ ابْنُ مالِكٍ إلى المَوْصُولاتِ الاسْمِيَّةِ بقولِهِ:«مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ المَوْصُولَاتِ الحَرْفِيَّةِ، وَاسْتَدْرَكَ عليه ابنُ هِشَامٍ وَذَكَرَ هذهِ الحُرُوْفَ بِقَوْلِه: ((وهي خَمْسَةٌ: واحدٌ لا يُوْصَلُ إِلَّا بالاسْمِيَّةِ، وهو (أَنَّ)، وَواحدٌ يُوصَلُ بِالفِعليَّةِ بِحَذَافِيْرِهَا، وهو (أَنْ)، وَاثنانِ يُوصَلَانِ بِمَا عَدَا الأَمْرِ، وهما (مَا، لَو)، وَوَاحِدٌ لا يُوصَلُ إِلَّا بالمضارعِ وهو (كَيْ)))[3].

والمقصودُ بالمَوصُولِ الحَرْفِيِّ ((هو ما أُوِّلَ مَعَ صِلَتِه بِالمَصْدَرِ، وَلَمْ يَحْتَجْ إلى عَائِدٍ يَعود إليه؛ لكونه حرفًا، والضميرُ لا يعودُ إلا على الأسماء))[4]، فَمِثَالُ (أَنَّ)، قَوْلُهُ تَعَالى:﴿**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا**﴾[5]، وكقولِكَ:«عَجِبتُ مِنَ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، فَتُوْصَلُ باسمِهَا وَخَبَرِهَا، و(أَنْ) المُخَفَّفَة مِن الثَّقِيْلَةِ، وَتُوْصَلُ بِاسْمِهَا وَخَبَرِهَا أَيْضًا لَكِن اسْمها يَكُوْنُ مَحْذُوْفًا، وَاسْمُ المُثَقَّلَةِ يَكُوْنُ مَذْكُوْرًا، وَيَقَعُ بَعد المخَفَّفَةِ فِعْلٌ غيْرُ مُتَصَرِّفٍ، نحو قوله تعالى:﴿**وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**﴾[6]، و:﴿**وَأَن عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ**﴾[7]، وتَقَعُ بعدَ فِعْلِ اليَقِيْنِ، نحو قوله تعالى:﴿**أَفَلا يَرَونَ أَلّا يَرجِعُ إِلَيهِم قَولًا**﴾[8]، وقوله تعالى:﴿**عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ**﴾[9]، أَو مَا نَزَلَ مَنْزِلة اليَقِينِ، نحو قولِ الشَّاعِرِ:

زَعَمَ الفَرَزْدَقُ أَنْ سَيُقْتَلُ مَرْبَعًا أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مَرْبَعُ[10]

و(أَنْ) المَصدريَّة النَّاصِبَة، وتُوْصَلُ بِالفِعْلِ المُنْصَرِفِ ماضِيًا كانَ أَو مُضَارِعًا اتِّفَاقًا، وَأَمْرًا على الأَصَحِّ، نَحو:« عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ »، وقَوْلُهُ تَعَالى:﴿**لَوْلَا أَنْ مَّنَّ اللَّهُ عَلَينا**﴾[11]، و:﴿**وَلَوْلَا أَنْ**

ثَبَّتْنَاكَ﴾[12]، و:﴿**وَأَنْ تَصُوْمُوا خَيْرٌ لَكُمْ**﴾[13]، وَأَمْرًا نحو« أَشرْتُ إليه بِأَنْ قُمْ »، وَكحِكَايةِ سيبويه:«كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ»، و(مَا)، نحو قوله تعالى:﴿ **بِمَا نَسُوا يَومَ الحِسَابِ**﴾[14]، و(لَو)، نحو قوله تعالى:﴿**يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ**﴾[15]، و(كَيْ)، نحو قولِه تعالى:﴿**لِكَي لا يَكونَ عَلَى المُؤمِنِينَ حَرَجٌ**﴾[16]، وكما في المثال« جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْدًا»[17].

المحور الثَّاني: تَشْدِيد نونِ (الَّذِي، الَّتِي) في التَّثنية عِوَضًا عن المَحْذوفِ:

قالَ ابنُ مالِكٍ:

..... **وَالْيَـا إِذَا مَـا ثُنِّيَـا لَا تُثْبِـتِ**

بَلْ مَا تَلَيْـه أَوْلِـهِ الْعَلَامَـهْ وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ [18]

يعني: أَنَّ«الَّذِي، والَّتِي» إذا ثُنِّيَا تُحْذَفُ ياؤُهما؛ وقولُه :«**بَلْ ما تَلِيْهِ أَوْلِهِ العَلَامَهْ**»، أَي: ما تَلِيه اليَاءُ وَهو الذَّالَ مِنْ «الَّذِيْ» والتَّاءَ مِنْ«الَّتِيْ» اجْعَلْ عَلَامَةَ التَّثْنِيَةِ بَعْدهُ مُبَاشَرَةً، وعلامَةُ التَّثْنِيَةِ الأَلِفُ بَعْدَهَا نونٌ في حالِ الرَّفْعِ، واليَاءُ بَعْدَهَا نونٌ في حالي النَّصْبِ والجَرِّ، فتأَتي عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ في مكانِ الياءِ، فإذا حَذَفْتَ الياءَ مِنْ «الَّذِيْ» تقولُ: (اللَّذَ)، فإذا وَضَعْتَ علامةَ التَّثنيةِ بعد الذَّالِ تقولُ: (اللَّذَانِ) في حالِ الرَّفعِ، و(اللَّذَيْنِ) في حالي النَّصبِ والجرِّ، وإذا حَذَفْتَ الياءَ مِنْ «الَّتِيْ»، تقولُ: (اللَّتَ)، فإذا وَضَعْتَ علامَةَ التَّثنيةِ تقولُ فيها: (اللَّتَانِ) في حال الرفع، و(اللَّتَيْنِ) في حالي النَّصب والجر .

وقولُه: **وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ**: يعني: في حالِ التثنية إذا شَدَّدْتَ النُّونَ التي تلي علامةَ التَّثنيةِ، وهي الألفُ في حال الرفع، أو الياءُ في حالي النَّصب والجرِّ فلا ملامة عليك؛ لأنَّ هذا جائز؛ وذلك لأنَّ تشديدَ النُّونِ لغةٌ عربيةٌ، والذي يَنْطِقُ باللُّغةِ العربيَّةِ لا يُلامُ[19] .

وقَرَأَ ابنُ كَثِيرٍ(ت:١٢٠هـ) من القِراءاتِ السَّبعِ قولَه تعالى:﴿**وَاللَّذَانِّ**﴾[20]، و:﴿**هَاذَانِّ**﴾[21]، و:﴿**هَاتَينِّ**﴾[22]، و:﴿**أَرِنَا اللَّذَينِّ**﴾[23]، بِتَشدِيْدِ النُّونِ، وحجَّتُه أَنَّ الأَصلَ في قوله:(وَاللَّذَانِ):(اللَّذَيَان)، فحذفَ الياء وجعل النُّون المُشدَّدة عِوَضًا من الياءِ المحذوفةِ الَّتي كانت في (**الَّذي**)، وكذلك(في إحدى ابنتيَّ هَاتَين) الأصل:(هَاتَيْن)، و(أَرِنَا اللَّذَيْن)، وفي (هَذَانِ):(هَذَا ان) ، شدَّد هذه النُّونات وجعلَ التَّشديد عِوَضًا من الياءِ المحذوفةِ والألفِ[24].

قالَ أبو عليٍّ(ت:٣٧٧هـ): ((مَنْ قَرَأَ: « اللَّذَانِّ »، و« هذانِّ »، و (هاتينِّ)، فالقولُ في تشديدِ نونِ التَّثنيةِ : أَنَّه عِوَضٌ مِنَ الحَذفِ الَّذي يَلْحَقُ الكلِمةَ، أَلا تَرى أَنَّ قولَهم:« ذا » قد حُذِفَ لامُها، وقد حُذِفت الياءُ مِن « اللَّذانِ » في التثنية)) [25].

وقالَ الهَرَويُّ(ت:٤١٥هـ): ((وَقَدْ قُرِئَ قوله تعالى:﴿ وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ ﴾[26]، بتخفيفِ النُّونِ وتَشديدِهَا، فَمَنْ شَدَّدَ جَعَلَهُ عِوَضًا مِنْ حَذْفِ اليَاءِ التي هي لامُ الفِعْلِ من « اللَّذَانِ» في التَّثنية ، وكذلِك مَن قرأَ «هَذَانِّ» و«ذَانِّكَ» و«هَاتَينِّ» بتشديدِ النُّونِ جَعَلَ التَّشْديدَ عِوَضًا من حَذْفِ لامِ الفِعْلِ فيها في التَّثْنِيَةِ)) [27].

وَقَدْ صَرَّحَ ابنُ مالِكٍ بذلك في "شرح الكَافية" بِقَولِهِ: ((وَلَمَّا حُذِفَت اليَاءُ، والأَلفُ مِنَ «الَّذِيْ» و«الَّتِيْ» و«ذَا» و«تَا» فِي التَّثْنِيَةِ، وَكَانَ لَهُمَا حَقٌّ فِي الثُّبوتِ شَدَّدُوا النُّونَ مِنَ «اللَّذَيْنِ» و «اللَّتَين» و«ذَيْن» و«تَيْن» لِيَكُونَ ذَلِكَ عِوَضًا مِنَ اليَاءِ والألفِ)) [28]، وَقَالَ في شرح التَّسهيلِ: ((وَقَدْ اسْتَغْنوا فى التَّثنيةِ بقولِهم : اللَّذَان واللَّتَان عن اللَّذَيَين واللَّتَيَين، فاعْتَبَروا أَخَفَّ اللُّغَاتِ وإِنْ كانتْ أَقَلّ مِنَ الَّذِيْ والَّتِيْ، وذلك أَنَّ المُفْرَدَ أَخَفُّ مِنَ المُثنى، وخُفِّفَ جَوَازًا بِحذفِ الياءِ، فلَّما قصَدوا التَّثنيةَ وهي أَثقلُ مِنَ الإِفْرادِ وأَحْوَجُ إلى التَّخفيفِ التزم فيها مِنْ حَذْفِ الياءِ مَا كانَ في الإِفْرادِ جائزًا، وجُوِّزَ تَشديدُ النُّونِ عِوَضًا عَنِ المحذوفِ، ولمَّا كانَ الحَذْفُ مُستَعملًا في الإِفرادِ بوجهٍ ما لَمْ يَكُنْ التَّعويضُ لازمًا بَلْ جَائزًا))[29].

وَحُذِفَتْ اليَاءُ والأَلِفُ مِنَ « الَّذِيْ، والَّتِيْ »، و« ذَا، وتَا » فِي التَّثْنِيَةِ؛ لِأَنَّ « الذيْ، والتيْ » لمَّا كَانَا مَبْنِيَّينِ على السُّكونِ لمْ يكنْ لبنائِهما حظٌّ في التَّحْريكِ، فلم يُفتحْ قبل علامةِ التَّثْنيةِ، بل بقيت سَاكنةً، فالتقى ساكنان، فَحُذِفَ الأَوَّلُ مِنهُمَا، ولهذا شُدِّدَتِ النُّونُ، تعويضًا عن الحذف المذكورِ نحو: « اللَّذَانِّ، واللَّتَانِّ » ، وكَذَلك تُشددُ النون من « ذَانِ، وَتَانِ » فنقول : « ذَانِّ ، وَتَانِّ » بِجَعْلِ ذلك تَعْوِيْضًا عَن أَلِفِ « ذَا ، وَتَا »[30].

خَالفَ ابنُ هِشَامٍ ابْنَ مالِكٍ في الرأْيِ، وَذَكَر بأَنَّ تَشْدِيدَ النُّونِ في « الَّذِيْ » و« الَّتِيْ »، فِي التَّثْنِيَةِ للفَرقِ بينَ تثْنِية المُعْرَبِ والمَبْنِي وليسَ عِوَضًا عن المَحْذُوف فَقَالَ:((...، ليُخالِفُوا – أي العرب – بين تثنيةِ المُعرَبِ والمَبني، كما خَالَفُوا بِتصغِيرِهما، فقالُوا:« اللذَيَّا، واللتَيَّا »)).

واعْتَرَضَ على قولِ ابنِ مالِكٍ: ((**وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا**))، فَقَالَ: ((أَي: قَصَدُوا التَّعويضَ عَنِ المحذوفِ، وهذا يدلُّ على أَنَّها تثنيةٌ حقيقيَّةٌ، وفيه نَظَرٌ مِن وجهين: **أحدهما:** أَنَّه لا يُثنَّى الاسمُ حتى

يُنكَّر ؛ ولِهذا تَدخُلُه (أَلْ)، وهذه لا تَقْبَلُ، **والثاني**: أَنَّ التَّثنيةَ إمَّا تَرُدُّ المحذوفَ، كـ:(أَخَوَانِ، وأَبَوَانِ)، أَو لا تَرُدُّهُ، كـ:(يَدَانِ، ودَمَانِ)، أمَّا أَنَّهَا تَحْذِفَ مَا ثَبَتَ فَلَا))[31] .

قالَ ابنُ بابشاذ(ت:٤٦٩هـ): ((أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَو كانتْ تثنيةٌ على الحَقيقةِ لَوجَبَ أَنْ يُفْعَلَ في «هَذا» مَا فُعِلَ في «فَتَىً» مِنْ قَلْبِ أَلِفِهِ يَاءٌ ،كمَا قَلَبْتَ أَلِفَ «فَتَىً»، فَقُلْتَ: «فَتَيَانِ» فَلَّمَا لَمْ تقلبْ بل حذفت دلَّ على أَنَّهَا لَيْسَتْ تثنية صِناعية، وإنَّمَا هي صِيغةٌ صِيْغَتْ لِلتثنيةِ كَمَا صِيْغَتْ«اللَّذَانِ» و«اللَّتَانِ» في الأَسماءِ الموصولةِ، فَإِنْ قِيلَ لك: وَلِمَ لا تكونُ «اللَّذَانِ» و«اللَّتَانِ» تثنية حقيقية وفيهما الأَلف واللَّام ، وواحدهما«الَّذي» و «الَّتي» كالشَّجِي والعَمِي؟. فَقُلْ : لَوْ كانَ مِثلَه لَوجبَ أَنْ تثبتَ الياءُ في التَّثنيةِ كَمَا ثَبتتْ ياءُ الشَّجِي والعَمِي فتقول : اللَّذَيَانِ واللَّتَيَانِ، كَمَا قُلتَ الشَّجِيان والعَمِيان، ولَا يجوزُ ذلك؛لأَنَّ «الَّذِي» و«الَّتِي» اسمانِ مَبْنِيانِ غيرُ مُتَمَكِّنَين، و«شَجٍ» و«عَمٍ» اسمانِ مُعْرَبَانِ مُتمَكِّنانِ، والإعرابُ مُقدَّرٌ في أَواخِرهما فَحُذِفَتْ الياءُ من«الَّذِي» و«الَّتِي» في التَّثنيةِ لِلفَرْقِ بين [تثنية] المُعْرَبِ والمَبْنِي، والمُتَمَكِّنِ وغيرِ المُتَمَكِّنِ، فلِذلكَ كانتْ تَثنيتُهما غيرَ حقيقيَّةٍ فقلت: اللَّذَانِ» و«اللَّتَان»، بِحَذْفِ يَائِهما، وَقُلْتَ في تثنيةِ «شَجٍ» و«عَمٍ» الشَّجِيَانِ والعَمِيَان بإِثْبَاتِ يائِهما، وَلَو كانتْ تثنيةُ «الَّذِي» و«الَّتِي» صِنَاعِيَّةً لأَثْبَتَّ اليَاءَ في آخرهمَا كَما أَثْبَتَّهَا في آخر«شَجٍ» و«عَمٍ» وكُنْتَ تَقُولُ : اللَّذَيَانِ واللَّتَيَانِ، كَمَا قُلْتَ: الشَّجِيَانِ والعَمِيَان، وفِي عَدَمِ ذلكَ دليلٌ على ما قُلنَاهُ)) [32].

المحورُ الثَّالثُ: جَمْعُ (الَّذِي):

قالَ ابنُ مالِكٍ:

جَمْعُ (الَّذِي):(الأُلَى) (الَّذِيْنَ) مُطْلَقَا وَبَعْضُهُمْ بِالـوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا[33]

يَعْنِي: أَنَّ (الَّذِي) لَهُ جَمْعَانِ: أَحَدُهُمَا(الأُلَى)، والآخرُ(الَّذِيْنَ) مُطْلَقًا أي: رَفْعًا وَنَصْبًا وجَرًّا، فَلَا يَتَغَيَّرُ ؛ لِأَنَّه مَبْنِيٌّ، فالأُلَى مَبنيَّةٌ على السُّكونِ، والَّذِيْنَ مَبنيَّةٌ على الفَتْحِ في جميعِ الأَحْوَالِ، وتَكُون الأُلَى بمعنى الَّذِيْنَ تَقولُ:«أَكْرَمْتُ الطَّلَبَةَ الأُلَى اجْتَهَدُوا»، وتَقُولُ:«أَكْرَمْتُ الطَّلَبَةَ الَّذِيْنَ اجْتَهَدُوا»، وهُمَا على حَدٍّ سَوَاء، وإِطْلَاقُ الجَمْعِ على **(الأُلَى)**، بالإستِعَارةِ؛ لِعلاقَةِ المُشَابَهَةِ بالجَمْعِ الحَقِيْقِيّ في إِفَادَةِ كُلِّ التَّعَدُّدِ؛ لِأَنَّه اسمُ جَمْعٍ، وَلَيْسَ جَمْعًا حقِيْقِيًّا، أَو مَجَازٌ بالحَذْفِ، والتَّقْدِيْرُ: اسْمُ جَمْعِ الَّذِي، وإِطْلَاقُ الجَمْعِ على**(الَّذِيْنَ)** أَيضًا تَجَوُّزٌ ؛ لِأَنَّه اسْمُ جَمْعٍ أَيْضًا فَهُو كَالعَالمِينَ؛ لِأَنَّه مَخْصُوصٌ بأُولِي العِلْمِ – بالعُقَلاءِ–، وعُمُومُ **(الَّذِي)** لَهُمْ وَلِغَيرِهم[34]، وقَولُهُ:**((وَبَعْضُهُمْ بِالـوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا))**: يَعني: من العَربِ مَنْ يُجْرِي

(الَّذِينَ) مَجْرى جَمعِ المُذَكَّرِ السَّالم، وَهُم بنُو هُذَيْلٍ[35]، قَالَ الفَرَّاءُ(ت:٢٠٧هـ): ((وبَعضُ هُذَيْلٍ يَقُولونَ: اللَّذُوْنَ، في الرَّفْعِ، والَّذِينَ، في النَّصْبِ والخَفْضِ أَنْشَدَنِي بَعْضُهُم:

وَبَنُو نُوَيْجِيَةَ اللَّذُونَ كَأَنَّهُمْ مُعْطٌ مُخَدَّمَةٌ مِنَ الْخِزَّانِ[36])) [37].

فَتَكونُ «الَّذِيْنَ» حينَئِذٍ مُعرَبةً؛ لأَنَّهَا جَمْعٌ، وَهُوَ مَنْ خَصَائِصِ الأَسْمَاء، فَيُعَارِضُ شَبَهَ الحرْفِ[38]، وشَبَهُهَا بِالحَرفِ افتِقارِيًّا، أَي: كَمَا الحَرف لايَدُلُّ على معنى مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ؛ لأَنَّه مفتقرًا إلى غيرِهِ حتى يفيدُ معنىً ما، فَكذلك الأَسماءُ الموصولة، فهي لا تُفيدُ إلَّا إذا وُصِلتْ بجملةٍ تُسمَّى صِلة الموصولِ فجعلوا هذا الافتقار علة بنائِها[39].

وإلى ذلك أَشَارَ ابنُ مالِكٍ في شرحِ التَّسهيلِ بِقَولِه: ((وَلَمْ يُعْرِبْ أَكْثَرُ العَرَبِ « الَّذِيْنَ »، وإِنْ كانَ الجَمْعُ مِنْ خَصَائِصِ الأَسْمَاءِ؛ لأَنَّ الَّذِينَ مَخْصُوصٌ بأُولِي العِلْمِ، والَّذِي عامٌّ، فَلَمْ يَجْرِ عَلى سَنَنِ الجُمُوعِ المُتَمَكِّنَةِ، بِخِلَافِ اللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ، فإِنَّهُمَا جَرَتَا على سَنَنِ المُثَنَّيَاتِ المُتَمَكِّنَةِ لَفظًا ومعنى، وعلى كُلِّ حَالٍ فَفِي الَّذي والَّذِيْنَ شبه بالشَّجِي والشَّجِين في اللَّفْظِ وبَعضِ المَعنى فَلذلكَ لَمْ تُجْمِعْ العَرَبُ على تَرْكِ إعرابِ الَّذِيْنَ، بَلْ إعرابُه في لُغَةِ هُذَيْلٍ مَشْهُورٌ، فيقولون: نَصَرْتُ الَّذِيْنَ آمَنُوا على الَّذِيْنَ كَفَرُوا، ومن ذلك قَوْلُ بَعْضِهِم:

وَبَنُو نُوَيْجِيَةَ الَّذُونَ كَأَنَّهُمْ مُعْطٌ مُخَدَّمَةٌ مِنَ الْخِزَّانِ[40])) [41].

وَقَدْ صرَّحَ ابْنُ هِشَامٍ بِمَا أَشَارَ إِليه ابْنُ مالِكٍ وَوَافَقَه فيه بقَولِهِ: ((وَأَمَّا «الَّذِيْنَ» فَإِنَّه عِندي مِنَ «الَّذِي»، كـ:« رَكْبٍ » مِنْ:« رَاكِبٍ »، أَي: اتَّفَقَا في المَادَّةِ بِطَرِيْقٍ عَرَضِيٍّ، يَدُلُّكَ على ذلكَ عُمُومُ «الَّذِي» في العَاقِلِ وَغَيْرِه وَخُصُوصِ «الَّذِيْنَ» بالعَاقِلِ، وأَنَّ العَرَبَ لَمْ تُشَدِّدْ النُّونَ تَعْوِيْضًا فِيْهِ كَمَا شَدَّدُوا في التَّثْنِيَةِ؛ لأَنَّه لَيْسَ مُفَرَّعًا ولَا كَالمُفَرَّعِ على «الَّذِي» فَافْهَمْهُ، وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ إِلى مَا صَرَّحْتُ به، قال: لَمْ يَجْرِ الَّذِيْنَ على سَنَنِ الجُمُوعِ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِأُلِي العِلْمِ، لَمْ يَجْرِ مَجْرَاهَا في الإِعْرَابِ، ثُمَّ قالَ: وَمَنْ قالَ :«الَّذُوْنَ» راعَى أَنَّ الَّذِيْنَ يُشْبِهُ في اللَّفْظِ :«الشَّجِيْنَ، وَالعَمِيْنَ»، فأَعْطَاهُ حُكْمَهُ)) [42].

اتفق ابنُ هشامٍ وابنُ مالكٍ في جمع الذي على الذين، وقد اختلفوا في الذين بين الاعراب والبناء، رجح ابن هشام أن يكون الذين مبنيًا، ولم يجرِ مجرى الجموع في الاعراب لاحظ أن ابن هشام أن العرب لم تُشدد النون تعويضًا كما فعلوا في التثنية بل للتفريق بين المعرب والمبني كما في حالة التثنية.

المحور الرَّابع: استعمال " ذُو" الطَّائيَّة"، عند طَيِّئٍ:

قالَ ابْنُ مَالِكٍ:

بِـ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) (الَّتِي) قَدْ جُمِعَا وَ(اللَّاءِ) كَـ(الَّذِينَ) نَزْراً وَقَعَا

وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهَكَذَا (ذُوْ) عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ[43]

صَرَّحَ ابنُ مالِكٍ في شَرْحِ التَّسْهِيلِ أَنَّ (ذُو) لُغَةٌ، وَتُسْتَعْمَلُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لِلجَمِيْعِ في لُغَةِ طَيِّئٍ فَقَالَ: ((وَبمعنى الَّذِي وَفُرُوعِه (ذُو) في لُغَةِ طَيِّئٍ، قَالَ حاتمُ:

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَومِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُوْ لَمْ يَحْسُدُونِي[44]

أَرَادَ، أَيُّ : الدَّهْرِ الَّذِي لَمْ يَحْسُدُونِي فيه، ويتميزُ بَعضُها مِنْ بَعْضٍ بالعائِدِ أَو بِما هي لَه كقولِ الشَّاعِرِ:

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُوْ حَفَرْتُ وَذُوْ طَوَيْتِ[45]

أَي: الَّتي حَفَرْتُ والَّتي طَوَيْتُ، وبِنَاؤُهَا هُو المَشْهُورُ)) [46].

واستَدَلَّ ابنُ مالِكٍ بحكايةِ الأَزهري (ت: ٣٧٠ هـ)[47] في "شرحِ الكافية" بقولِه: ((وحَكَى الْأَزْهَرِي أَنَّ « ذُو » فِي لُغَةِ طَيِّىءٍ تُسْتَعمَل بِمَعْنَى « الذِي » وَ « الَّتِي »، وَتَثْنِيَتِهِمَا وَجَمْعِهِمَا فَيُقَالُ: " رَأَيْتُ ذُو فَعَلَ، وَذُو فَعلتْ، وَذُو فَعَلَا، وَذُو فَعَلَتَا وَذُو فَعَلُوا، وَذُو فَعَلْنَ)) [48].

قَالَ الفَرَّاءُ: ((وطَيِّئٌ، تقولُ: هو ذُو قَالَ ذاك، يُريدونَ: هو الَّذِي قَالَ ذاك، فيجعلون مكانَ «الَّذِي»: «ذُو» في كلِّ حالٍ بالواو)) [49]، وقَالَ ابنُ عَقِيلٍ: ((ولُغَةُ طَيِّئٍ استِعمالُ «ذو» موصولةً، وتكونُ للعَاقِلِ، ولِغيرِه، وأَشهرُ لُغَاتِهم فيها أَنَّهَا تَكونُ بِلَفظٍ واحدٍ للمُذكَّرِ، والمُؤَنَّثِ، مُفردًا، ومُثنًّى، ومجموعًا، فَتَقُولُ :«جَاءَنِي ذُو قَامَ وذُو قَامَتْ، وذُو قَامَا، وذُو قَامَتَا، وَذُو قَامُوا، وذُو قُمْنَ»،...، والأَشهرُ في «ذُو» هذه – أَعني المَوصُولةَ – أَنْ تكونَ مبنيةً)) [50]، وذَكَرَ المكودي في شَرْحِهِ على الألفية ((أَنَّ « ذُو» في لُغَةِ طَيِّئٍ تُستَعملُ مَوصولة، وهي أيضًا مُساويةٌ للَّذِي والَّتِي وتثنيتِهما وجمعِهما،...، وهي مبنيةٌ والواو لازمةٌ لها في الرَّفعِ والنَّصبِ والجَّرِ في اللُّغةِ الشَّهيرة))[51].

صَرَّحَ ابْنُ هِشَامٍ بِمَا أَشَارَ إِليه ابنُ مالِكٍ ووافقهُ فيه بِقَولِهِ: ((مِنَ المَوْصُولاتِ: «ذُو»، ولا يستعملها إلا طَيِّئٌ،...، تكون بلفظٍ واحدٍ للجَميعِ، فَتكون على هَذا من بَابِ المَوصولِ المُشْترك))[52]. فهذه هي اللُّغَةُ الأُولى في " ذُو" والمَشهورة عند طَيِّئٍ، وهي استِعمالُهَا بلفظٍ واحدٍ للجَميعِ.

واسْتَدَلَّ ابنُ هِشَامٍ في "أوضح المسالك" بحكايةِ ابنِ السَّرَّاجِ (ت:٣١٦هـ) بِأَنَّه أَطلقَ القولَ بتأنيثِ " ذُو" وتَثْنِيَتِهَا وَجمعِهَا[53]، قالَ في "الأُصولِ" : ((وتَقُولُ للمؤنَّثِ "ذاتِ" تقولُ: مررتُ بامرأةٍ ذات جمالٍ، وإذا ثَنَّيتَ قُلتَ: مررتُ برجُلينِ ذَوَي مَالٍ وَهذانِ رَجُلانِ ذَوَا مالٍ وهاتانِ امرأتانِ ذَوَاتَا مالٍ وهؤلاءِ رجَالٌ ذَوُو مالٍ ونِساءٍ ذَوَات مالٍ"))[54]، حَكَى ذلِكَ عَنْ جَمِيعِ لُغَةِ طَيِّئٍ على الإطْلَاق وتَبِعَه ابنُ عُصفُورٍ (ت: ٦٦٩ هـ) في "المُقَرَّبِ"[55]، بِقَولِه: ((وتقولُ: في تَثنيةِ ذُو الطَّائية ذَوَا في الرَّفعِ، وذَوَي في النَّصبِ والخَفضِ، وفي جَمعِها ذَوُو في الرَّفعِ وذَوَي في النَّصبِ والخَفضِ، وتقولُ: في تَثنيةِ ذاتُ الطَّائيةِ: ذَوَاتَا في الرَّفعِ وذَوَاتَي في النَّصبِ والخَفضِ، وفي جمعِها ذَوَاتُ بضَمِّ التَّاءِ في الاحوالِ كُلِّها)) [56]

المحور الخامسُ: إدخال (أي) في حكم الموصولات التي تحتاج إلى الصلة:

قالَ ابنُ مالِكٍ:

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهُ[57]

ذَكَرَ ابنُ عقيلٍ في شرحِه على الألفية أَنَّ المُرادَ بقَولِه:« **وَكُلُّهَا**»، أي: أَنَّ ((الموصُولات كُلّها – حرفيةً كانَت ، أَوِ اسميَّةً – يلزمُ أَنْ يَقَعَ بعدها صِلَةٌ تُبيّنَ معنَاهَا ويُشترَطُ في صِلةِ المَوصولِ الاسمِيّ أَنْ تَشتمِلَ على ضَميرٍ لائِقٍ بالموصول : إنْ كانَ مُفردًا فَمُفرد ، وإنْ كانَ مذكَّرًا فَمُذكر ، وإنْ كانَ غيرَهما فغيرهما ، نحو : « جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ »، وكذلك المُثنَّى والمجموع ، نحو : « جَاءَنِي اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُما : وَالَّذِينَ ضَرَبْتُهُمْ » وكذلك المؤنَّث ، تقولُ : « جَاءَتِ الَّتِي ضَرَبْتُها ، واللَّتَانِ ضرَبْتُهُما ، واللَّاتِي ضَرَبْتُهُنَّ »، وقدْ يكونُ الموصولُ لَفظُه مُفردًا مُذكَّرًا ومعناه مثنى أَو مجموعًا أو غيرَهما ، وذلك نحو : « مَنْ ، ومَا »، إذا قَصَدْتَ بِهما غيرَ المُفردِ المُذكَّرِ؛ فيجوزُ حينئذٍ مراعاةُ اللَّفظِ ، ومراعاةُ المعنى ؛ فتقول :« أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ ، وَمَنْ قَامَتْ ، وَمَنْ قَامَا ، وَمَنْ قامَتَا ، وَمَنْ قَامُوا ، ومَنْ قُمْنَ » على حسب ما يُعنى بهما)) [58].

فالأَسمَاءُ المَوصُولَةُ لاتتِمُّ إلَّا بصلاتٍ توضحهَا وتُخصصهَا، قَالَ ابنُ جِنّيّ: ((وَاعْلَم أَنَّ هَذِه الْأَسْمَاءَ لَا تتمُّ مَعَانِيهَا إِلَّا بصلاتٍ توضّحها وتخصّصها، وَلَا تكون صلَاتهَا إِلَّا الْجمل أَو الظروف، وَلَا بُدَّ فِي الصِّلَةِ من ضميرٍ يعودُ إِلَى الْمَوْصُولِ)) [59].

وقَولُهُ:«**بَعْدَهُ**» يعني:((أَنَّه لايَجُوزُ تَقْدِيمُ الصِّلَةِ ولَا شَيءٍ مِنْهَا على المَوصُولِ)) [60].

فلا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الصِّلَةِ ولَا شَيءٍ مِنْهَا على المَوصُولِ، وكذلك لا يَجُوزُ الفَصلُ بين الصِّلَةِ والمَوصُلِ بالأَجنبيِّ، وإلى ذلك أَشَارَ ابنُ مالِكٍ في "شَرحِ الكافية" بِقَولِهِ: ((وَلَا تَتَقَدَّمُ الصِّلَةُ، وَلَا شَيْءٌ يَتَعَلَّقُ بها، ولا تُفصَلُ هي ولا شيءٌ منها بِأَجْنَبِيٍّ، وَأَعْنِي بِهِ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، وَلَا يُغنِي تَعَلُّقُه بالمَوْصُول، بَلْ لَا يُخْبَر عَنِ الموصُولِ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِهَا، أَوْ تَقْدِيرِ تَمَامِهَا)) [61].

استَدرَكَ ابنُ هِشَامٍ على ابنِ مالِكٍ فَقَالَ: (([«وكُلُّهَا»] أَي: وكُلُّ المَوصُولاتِ، لا وكُلُّ ما تقدَّمَ؛ لأنَّه ذَكَر بعد هذا « أيّ »، فيُتَخَيَّلُ أنَّهَا إذا كانت موصولةً لا تَلزمُها الصلة، وليس كذلك،...، وكانَ ينبغي أَنْ يُكْمِلَ ذِكْرَ الموصُولاتِ أَوَّلًا؛ فإنَّه قد بَقِيَ عليه «أَيُّ»))، وَقَالَ: ((قولُه: (بعدَه) يُعلَمُ مِنه أَنَّها لا تتقدَّمُ، والبَعْدِيَةُ ظاهرةٌ في مَا لم يُفْصَلْ، فيُؤْخَذُ مِنْ ظاهرِهِ أَنَّها لا تُفْصل مِنَ الموصُولِ، ولو قال:.... لكانَ أحسن)) [62]. أي: لو قال ابنُ مالِكٍ: ((إِنَّ الصِّلَةَ لا يُفصَلُ بَينها وَبَين المَوصُولِ لَكَانَ أَحسَنَ)).

الخاتمة:

تَوَصَّل الباحثُ إلى جملةٍ من النتائج أَهَمّها:

١- أظهر البحث آراء ابن هشامٍ وموقفه من ابنِ مالك، فقد كان موقفُه من ابنِ مالك موقفًا محايدًا، أنصفه في بعض الآراء، وخالفه في أخرى، وهذا دليلٌ على أنَّه ذو بشخصيَّة علميَّة مُتَّزِنة ناقدة، ولم يكن متصيّدًا لهفواتِ ابن مالكٍ، وإنَّما كانَ مُحبًّا للحق باحثًا عنه.

٢- توصَّلَ الباحثُ إلى أنَّ ابنَ هِشَامٍ قد نَقَدَ بعض آراء ابن مالك، كما في "الموصول الحَرْفِي"، فقد استدرك عليه كونه ذكرَ «مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ المَوْصُولَاتِ الحَرْفِيَّةِ، وَذَكَرَهَا ابنُ هِشَامٍ بِقَوْلِه: ((وهي خَمْسَةٌ: واحدٌ لا يُوْصَلُ إِلَّا بالاسْمِيَّةِ، وهو(أَنَّ)، وَواحدٌ يُوصَلُ بِالفِعليَّةِ بِحَذَافِيْرِهَا، وهو (أَنْ)، وَاثنانِ يُوصَلَانِ بِمَا عَدَا الأَمْرِ، وهما (مَا، لَو)، وَوَاحِدٌ لا يُوصَلُ إِلَّا بالمضارعِ وهو (كَيْ))).

٣- انفَرَدَ ابنُ هِشَامٍ ببعض الآراء النَّحويَّة كسببِ تسمية المَوصُوْلَاتِ بِهَذا الاسْمِ؛ فَكَرَ أَنَّ سبب تسميتها بهذا الاسمِ؛ لأَنَّها وُضِعَتْ مُفْتَقِرَةً لِصِلَةٍ، لا لأَنَّها وُضِعَتْ وُصْلَةً إلى وَصْفِ المَعَارِفِ بالجُمَلِ.

٤- توصَّل البحثُ إلى أنَّ ابنَ هِشَامٍ لم يستشهد بالحديث النبوي في باب الموصول، على العكس من بعض الأبواب النَّحوية الأخرى في حاشيته الصغرى على الألفية.

المراجع

(1) حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك: ٧٩ .

(2) يُنْظَرُ: مَتْنُ ألفية ابن مالك: ٦ .

(3) حاشية ابنِ هشام الصغرى على ألفية ابن مالك: ٧٩-٨٠ .

(4) شرح كتاب الحدود في النحو: ١٥٦ .

(5) سورة العنكبوت، الآية: ٥١ .

(6) سورة النجم، الآية: ٣٩ .

(7) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥ .

(8) سورة طه، الآية: ٨٩ .

(9) سورة المزمل، الآية: ٢٠ .

(10) البيت لجرير، وهو في ديوانه: ٢٧٢ .

(11) سورة القصص، الآية: ٨٢ .

(12) سورة الإسراء، الآية: ٧٤ .

(13) سورة البقرة، الآية: ١٨٤ .

(14) سورة ص، الآية: ٢٦ .

(15) سورة البقرة، الآية: ٩٦ .

(16) سورة الأحزاب، الآية: ٣٧ .

(17) يُنظرُ: حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك: ٧٩ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٣٧/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ١٤٨/١-١٤٩ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٣٨/١ ، والموصولات الاسمية والحرفية (رسالة): ٥٦ .

(18) يُنظَرُ: متن ألفية ابن مالك: ٦ .

(19) يُنْظَرُ: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: ١٤٠/١ ، وشرح ألفية ابن مالك (للعُثيمين): ٢٨٨/١-٢٨٩ .

(20) سورة النساء، الآية: ١٦ .

(21) سورة طه، الآية: ٦٣ .

(22) سورة القصص، الآية: ٢٧ .

(23) سورة فصلت، الآية: ٢٩ .

(24) يُنظر: حجة القراءات (لابن زنجلة): ١٩٣-١٩٤ .

(25) الحجة للقُرَّاء السبعة: ١٤١/٣ .

(26) سورة النساء، الآية: ١٦ .

(27) الأزهية في علم الحُروف: ٢٩٧ .

(28) شرح الكافية الشافية: ٢٥٧/١ .

(29) شرح التسهيل: ١٩١/١ .

(30) يُنظَرُ: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٥٥ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمُرادي: ٤٢٠/١ .

(31) حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك: ٨٢-٨٣ .

(32) شرح المقدمة المحسبة: ١٣١/١ .

(33) متن ألفية ابن مالك: ٦ .

(34) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ٤٢٣/١-٤٢٤ ، وشرح ألفية ابن مالك (للعُثيمين): ٢٩٤/١ .

(35) ينظَرُ: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: ١٤٣/١ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٤٤/١ ، وشرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو: ٣٥ .

(36) لم أجده في ديوان الهُذَلِيّينَ، وهو من الكامل ذُكرَ بلا نسبة في الأزهية في علم الحروف: ٢٩٨ ، وأمالي ابن الشجري: ٥٦/٣ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٣٠ ، ومجمل اللغة لابن فارس:٢٧٤ ، ومعجم مقاييس اللغة: ٢٨٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٢٧/١ .

(37) كتاب فيه لُغات القرآن (للفرَّاء): ١٢ .

(38) يُنظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: ١٤٣/١ .

(39) يُنظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: ١٧٠-١٧١ .

(40) تم تخريجه

(41) شرح التسهيل: ١٩١/١ .

(42) حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك: ٨٤-٨٥ .

(43) متن ألفية ابن مالك: ٦ .

(44) ديوان حاتم الطائي: ١٢٨ .

(45) للبيت لسنان بن الفحل الطائي، وهو من جملة أبيات له أوردها أبو تمام في ديوان الحماسة: ١٠٥ ، ويُنظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٤٢١ ، وللتبريزي : ٤١٦/١ ، وشرح الكافية الشافية: ٢٧٤/١ .

(46) شرح التسهيل: ١٩٩/١ .

(47) يُنْظَرُ: (تهذيب اللغة) له: ٣٥/١٥ .

(48) شرح الكافية الشافية: ٢٧٣/١ .

(49) كتاب فيه لغات القرآن (للفرَّاء): ٩٦ .

(50) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٤٩/١-١٥٠ .

(51) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو: ٣٦ .

(52) حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك: ٨٦ .

(53) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٥٥/١ .

(54) الأصول في النحو: ٢٧/٢ .

(55) يُنظَرُ: شرح التصريح على التوضيح: ١٦١/١ .

(56) المقرَّب: ٥٧/١ .

(57) متن ألفية ابن مالك: ٦ .

(58) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٥٣/١ .

(59) اللُّمع في العربية: ١٢٤ .

(60) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٤٧/١ .

(61) شرح الكافية الشافية: ٣٠٣/١ .

(62) حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك: ٨٩ .

المصادر والمراجع:

القُرآن الكريم

أوَّلًا: الكتب المطبوعة:

- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت: ٤١٥هـ)، المحقق: عبد المعين الملوحي، مَجْمَع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٤١٣ ه – ١٩٩٣م .
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي(ت: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: أبو عبد الله الحسين بن أحمد ، ابن خالويه(ت: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة، ط١، ١٣٦٠ه – ١٩٤١ م .
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنيّ العلويّ(ت: ٥٤٢هـ)، المحقق ودراسة: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣ه - ١٩٩٢م.
- أَوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت: ٧٦١ هـ)، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط١، (د.ت).
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤٢٢ه-٢٠٠١ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ابن أم قاسم بدرالدين بن الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩ هـ)، المحقق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢ه-٢٠٠١ م.
- حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المحقق: حمزة مصطفى أبو توهة، دار السَّمَّان، تركيا، ط١، ١٤٤١ه-٢٠٢٠م .
- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت: ٤٠٣هـ)، المحقق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨ه-١٩٩٧م .
- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، المحقق: بدرالدين قهوجي، بشير جويجابي ، دار المأمون للتراث، دمشق/ بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م .
- ديوان جرير، جرير بن عطية بن حذيفة بن الخطفي الكلبي اليربوعي التميمي(ت: ١١٠هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .
- ديوان حاتم الطائي، حاتم بن عبد الله بن سعد بن آل فاضل بن امرئ القيس بن طيّئ الطَّائي(ت: ٤٦ ق.هـ)، شرح: أبي صالح يحيى بن مدرك الطائي، المحقق: حنا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥ه – ١٩٩٤م .
- ديوان الحماسة، أبو تمام حبيب بن أوس الطَّائي(ت: ٢٣١ هـ)، المحقق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ، ط١، ١٤١٨ه – ١٩٩٨م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي (ت: 145هـ)، المحقق: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، ط١، (د.ت).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل العقيلي (ت:٧٦٩ هـ)، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط١، ١٤٢٠ه-١٩٩٩م.
- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طُولُون الدّمشقي الصالحي (ت: ٩٥٣هـ)، عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشمونيّ الشَّافعيّ(ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العُثيمين، مكتبة الرُّشد، المملكة العربية السعودية، ط١ ، ١٤٣٤هـ -٢٠١٢ م.
- شرح ابن النَّاظم على ألفية ابن مالك، ابن النَّاظم أبو عبد الله بدر الدين محمد، ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١ ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

- شرح التسهيل، محمد بن عبد الله ، ابن مالك الطَّائي الجياني (ت: ٦٧٢ هـ)، المحقق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر ، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان، ط٢، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م.
- شرح ديوان الحماسة، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني(ت: ٤٢١ هـ)، المحقق:غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣م.
- شرحُ ديوان الحماسة، يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي، أبو زكريا (ت: ٥٠٢هـ)، المحقق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالكٍ الطَّائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، المحقق : عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون، السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت: ٩٧٢هـ)، المحقق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤ه-١٩٩٣م.
- شرح المقدمة المُحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط١، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧ م .
- شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت: ٨٠٧ هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة)، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- كتاب فيه لغات القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، ضبطه وصحَّحه: جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥هـ -٢٠١٤ م، غير مطبوع.
- اللّمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، المحقق: سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمّان، ط١، ١٩٨٨م .
- متن ألفية ابن مالك، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ، المحقق: عبد اللطيف بن محمد الخطيب، دار العروبة، الكويت ، ط١، ١٣٢٧هـ-٢٠٠٦ م .
- مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين(ت: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ)، المحقق: طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت– لبنان ، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، المحقق: محمد عوض مرعب، فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي ، بيروت- لبنان، ط١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م .
- المقرَّب، أبو الحسن، ابن عُصفُور الإشبيليّ(ت: ٦٦٩ هـ)، المحقق: أحمد عبد الستار الجواري، عبدالله الجبوري، دار إحياء التراث الإسلامي، العراق- بغداد، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: ١٤١٧هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

ثانيًا: الرسائل الجامعية:

- الموصولات الاسمية والحرفية دراسة تطبيقية في الربع الرابع من القُرآن الكريم، رسالة ماجستير منشورة، قدَّمها الطَّالب: كمال حامد عبد الله، إلى مجلس كلية اللغة العربية- قسم الدراسات العليا في جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، بإشراف الدكتور: الحبر يوسف نور الدائم، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .